العدد (4129) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (6) شباط 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الكرد: رئيس الوزراء تحجّج بقلة التخصيصات لتقليل حصتنا

الكتل تتّفق مع العبادي على ملحق لقانون الموازنة يتضمن ملاحظاتها

جلسة سابقة لمجلس النواب يحضرها العبادي

□ بغداد / محمد صباح

خلصت الجولات التفاوضية التي أجراها رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي مع الكتل البرلمانية الأسبوع الماضي الى إقناع القوى الشيعية والسنّية على إدراج ملاحظاتها في ملحق خاص ستقرّه الحكومة قريبا وتُرسله الى البرلمان.

وتشترط هذه القوى البرلمانية التي اتفقت مع العبادي مؤخراً، كتابة اتفاق موقع بينهما يلتزم فيه رئيس الحكومة بعدم الطعن في المواد التي تم الاتفاق على أضافتها أمام المحكمة الاتحادية مقابل التصويت على قانون الموازنة العامة.

وقرر مجلس النواب الاستمرار في مناقشة مشروع قانون الموازنة الاتحادية في الجلسات المقبلة بعدما استمع الى التقرير الذي قدمته اللجنة المالية النيابية والمتضمن جميع المقترحات المقدمة من الكتل المعترضة على تمرير الموازنة.

وأفضت النقاشات مع ممثلي إقليم كردستان إلى الأخذ بجزء من مطالبها وتضمينها في مشروع قانون الموازنة في حين بعض من مطالبها لم يتم إضافتها.

وتسبب ذلك بحدوث شجار بين نواب كرد حضروا الجلسة وبين اللجنة التي قرأت التقرير.

ويقول مقرر مجلس النواب عماد يوحنا في تصريح لـ(المدى) إنه "هناك تفاهمات بين الكتل البرلمانية ورئيس مجلس الوزراء على تمرير قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨"، مؤكدا إن "البرلمان يشترط على الحكومة كتابة صياغة مطمئنة لضمان عدم الطعن بالنقاط المتفق عليها عبر المحكمة الاتحادية".

وأرسلت الحكومة مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ إلى البرلمان في نهاية تشرين الثاني الماضي، بالتزامن مع دخول مجلس النواب في عطلة فصله التشريعي الثالث الأمر الذي أدى إلى تأجيل مناقشتها شهراً كاملاً.

وكان رئيس مجلس النواب سليم الجبوري قد أحال، مطلع الشهر الماضي، قانون الموازنة إلى اللجنة المالية النيابية لإعداد صيغة نهائية بشأنها وجمع كل الملاحظات والاعتراضات التي تخص الكتل ودمجها في المشروع.

وجمعت الكتل البرلمانية ملاحظاتها على مشروع القانون، وهي تجاوزت ٣٥ ملاحظة مشترطة على الحكومة تضمينها في المسودة مقابل مناقشتها في مجلس النواب.

وتتركز الملاحظات على مخصصات البترودولار، ومخصصات الأعمار في المناطق المحررة، وموازنة إقليم كردستان.

وما زاد المشكلة تعقيداً رفض الحكومة الأخذ بكل الملاحظات، معتبرة أنها مطالب شخصية وانتخابية من شأنها زيادة الدين العام وتنعكس بشكل سلبي على زيادة العجز.

وتلاشت مساعي رئاسة مجلس النواب عندما شكلت لجنة يشغلها أعضاء من لجان المالية، والقانونية، والاقتصاد والاستثمار، تتولى مهمة التفاوض مع الحكومة لحسم الخلافات على بنود موازنة ٢٠١٨، برفض رئيس مجلس الوزراء تغيير أو إضافة أي بنود على مشروع قانون الموازنة العامة ما لم يتم قبولها من حيث المبدأ في البرلمان.

وتنذر هذه الخلافات بتعطيل إقرار قانون الموازنة الاتحادية للعام الحالي ما سينعكس على عدم أمكانية تخصيص الأموال الكافية التي تحتاجها مفوضية الانتخابات لاستكمال استعداداتها اللوجستية للتحضير للعملية الانتخابية.

كل هذه المخاوف والإشكالات الحاصلة دفعت برئيس مجلس الوزراء الى خوض جولات تفاوضية داخل مجلس النواب استمرت ليومي الأربعاء والخميس من الأسبوع الماضي تمكن من خلالها للتوصل إلى تفاهمات لتمرير قانون الموازنة.

ويؤكد يوحنا أن "الكتل البرلمانية عرضت على رئيس مجلس الوزراء كتابة اتفاق يدرج فيه المواد التي سيتم تعديلها على أن يتعهد بعدم الطعن بها أمام المحكمة الاتحادية"، لافتاً إلى أن "الطرفين توصلا إلى قناعة لتوقيع هذا الاتفاق".

ومن أبرز النقاط التي حصل عليها اتفاق بين العبادي والكتل الشيعية تخصيص ٥٪ عن كل برميل نفط منتج للمحافظات المنتجة للنفط بدلاً من خمسة دولارات عن كل برميل مع التزام حكومته بدفع الفروقات الى هذه المحافظات على شكل ديون.

واستدرك النائب المسيحي قائلاً "لكن الأمور لم تحسم بعد وتحتاج إلى مزيد من التفاوض بين العبادي والكتل البرلمانية لنضوج فكرة وصياغة هذا الاتفاق"، كاشفا أن "الحكومة ستضمن هذه النقاط المتفق عليها في ملحق جديد وسترسله للبرلمان".

وقبل يومين التقى العبادي في القصر الحكومي برئيس كتلة اتحاد القوى العراقية صلاح الجبوري ورئيس اللجنة المالية محمد تميم وناقش معهما ملاحظات القوى السنّية على قانون الموازنة وانتهى اللقاء بالاتفاق على تضمين أغلب الملاحظات في الملحق الجديد.

ويؤكد النائب عن اتحاد القوى العراقية رعد الدهلكي في تصريح لـ(المدى) أن "الاجتماع مع رئيس الحكومة انتهى بالاتفاق على تخصيص مبلغ ثلاثة ملايين دينار لكل عائلة نازحة"، مؤكدا أن "الاجتماع حسم أغلب النقاط الخلافية التي كانت تطالب بها القوى السنّية".

وخلص الاجتماع أيضاً الى إطلاق الدرجات الوظيفية التي توقفت في عام ٢٠١٦ مع إضافة رواتب الصحوات ومنح القروض لمواطنين التي هُدمت منازلهم دون فائدة.

ويلفت الدهلكي إلى أن "هذا الاتفاق يحتاج إلى كتابته بصياغات قانونية من قبل وزارة المالية ورفعها إلى مجلس الوزراء للتصويت عليها وإرسالها الى مجلس النواب".

بدوره، يؤكد مقرر اللجنة المالية النيابية النائب أحمد حمه رشيد في حديث لـ(المدى) أن "رئيس مجلس الوزراء اتفق مع القوى السنّية والكتل الشيعية على إدراج بعض المواد التي طالبت بتعديلها، لكنه تجاهل مطالب القوى الكردستانية"، لافتا إلى أن "الكتل الكردية ستقاطع الجلسات التي تعرض فيها الموازنة الاتحادية".

وبيّن رشيد أن "القوى الكردستانية طالبت بتغيير أسعار النفط المعتمدة في الموازنة العامة من ٤٦ دولاراً للبرميل الواحد إلى ٥٠ دولاراً من أجل توفير المبالغ الكافية لرفع موازنة إقليم كردستان"، مشيراً الى أن "العبادي تحجج بعدم وجود تخصيصات كافية لزيادة حصة إقليم كردستان من الموازنة".

الاتحادية تردّ الطعن بفقرات في قانون مجلس القضاء

بغداد / المدى

ردّت المحكمة الإتحادية العليا، أمس الإثنين، طعوناً على فقرات من قانون مجلس القضاء الأعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧.

وقال المتحدث الرسمي باسم المحكمة إياس الساموك، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "المحكمة الاتحادية العليا نظرت في دعوى للطعن بقانون مجلس القضاء الأعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧"، مبيناً أن "المدّعين قدموا طعناً بعدم دستورية المادتين ٢/ أولاً ببنودها (١، ٣، ٤) والمادة (٣/ ثالثاً – عاشراً- حادي عشر من قانون مجلس القضاء الأعلى رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٧ ومن تدقيق المادتين المذكورتين بفقراتها وبنودها والإطلاع على اللوائح المتبادلة، قضت المحكمة أن يكون الطعن بعدم دستورية البندين (٣ و٤) من الفقرة أولاً من المادة (٢) من قانون مجلس القضاء الأعلى (بأنه) لا سند له من الدستور، والقسم الآخر من الطعون جاء خياراً تشريعياً لمجلس النواب وفق صلاحيته المنصوص عليها في المادة (٦١/ أولاً) من الدستور، أما القسم الأخير من الطعون، فتجد المحكمة الاتحادية العليا عدم تعارضها مع الأحكام الدستورية، لذا قررت المحكمة ردّ الدعوى".

وكانت المحكمة الاتحادية العليا عقدت، في (٣١ أيار ٢٠١٧)، جلستها برئاسة مدحت المحمود وحضور أعضائها، وتلقت طعناً بقانون مجلس القضاء الأعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧.

في غضون ذلك، قال الساموك في بيان آخر، إن "المحكمة الاتحادية العليا نظرت بطعن على قرار مجلس محافظة كركوك بشأن رفع علم إقليم كردستان على أبنية المحافظة".

وأضاف إن "المحكمة وجدت أن ذلك القرار يخضع الطعن فيه إلى قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم، ويخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا، ويكون من اختصاص جهات أخرى حدّدها ذلك القانون".

وأشار الساموك، إلى أن "قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم حدّد اختصاصاً واحداً للمحكمة الاتحادية العليا في الفقرة (أحد عشر/ ٣) من المادة (٣١) منه"، وهي في حالة إصرار مجلس المحافظة على قرار، يعترض المحافظ عليه ولم يستجب مجلس المحافظة للاعتراض، فعليه إحالته إلى المحكمة الاتحادية العليا للبت في الأمر.

أكد أن المكون السنّي لا يشعر بالعدالة والتوازن

النجيفي للسفير الإيراني: نقدر دور طهران في مساعدتنا بقتال داعش

بغداد / المدى

أشاد نائب رئيس الجمهورية، أسامة النجيفي، بدور إيران في مساعدة العراق بالقضاء على داعش والمساعدة في حل أزمة الاستفتاء بين بغداد وأربيل.

فيما أشار الى أن المكون السنّي يشعر بـ"عدم العدالة والتوازن"، جراء الإجراءات التي عانى منها طيلة الفترة السابقة.

وذكر بيان لمكتب نائب رئيس الجمهورية، حصلت (المدى)، على نسخة منه، أمس، إن أسامة النجيفي استقبل بمكتبه السفير الايراني لدى العراق ايرج مسجدي"، مبيناً أن "اللقاء بحث مشكلتين شكلتا تحديين جادين للعراق وهما تنظيم داعش الإرهابي، ومشكلة استفتاء كردستان".

وأشار النجيفي، الى أن "إيران بذلت الجهود من أجل أن يحقق العراق النصر الكبير على داعش، وحل موضوع التحدي الذي شكله الاستفتاء".

وشدد نائب رئيس الجمهورية، على أن "داعش عدو هدد الجميع، ومساعدة إيران جاءت في وقت حرج، ونحن نقدر هذه المساعدة وهذه الجهود كما نقدر الجهود الدولية في هذا المجال".

وأشار النجيفي إلى أن "المكون السنّي لا يشعر بالعدالة والمساواة والتوازن بسبب الاجراءات والأساليب التي عانى منها في الفترة السابقة، وهذا الأمر لا يساعد على بناء بلد مستقر، وإن عدم الاستقرار لا يصب في صالح المنطقة بشكل عام".

وأكد نائب رئيس الجمهورية إن "رئيس الوزراء حيدر العبادي حقق أشياء مهمة وما يزال أمامه الكثير ليحققه، ونعتقد أن المجال مفتوح للتعاون مع القائمة الفائزة لتشكيل حكومة أغلبية بالتعاون مع الكرد أيضا".

بدوره، قال مسجدي، بحسب البيان، إن "المساعدة التي قدمتها إيران لم تكن إعلامية وهي ليست منة.. العراقيون قدموا آلاف الشهداء من السنّة والشيعة والكرد"، مبدياً "رغبته بإقامة أفضل العلاقات مع المكون السنّي".

وأكد السفير الايراني، "استعداد طهران للمساهمة في الإعمار كما ساهمت في القتال، والشركات الايرانية الرصينة جاهزة لتنفيذ ذلك".

أنهى قراءة ومناقشة تعديل قانون انتخاباته

مجلس النواب يكلّف العبادي بتحديد موعد الاقتراع المحلي

بغداد / المدى

أنهى مجلس النواب، أمس، قراءة تقرير ومناقشة مقترح قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجلس النواب، فيما صوّت على قرار يفوض رئيس الوزراء حيدر العبادي في تحديد موعد إجراء الانتخابات المحلية. وتضمنت الجلسة النيابية، التي عقدت برئاسة سليم الجبوري، وبحضور ١٧٣ نائباً، مداخلات عديدة بشأن بعض فقرات المتعلقة بمقترح قانون الانتخابات، بحسب بيان، حصلت (المدى)، على نسخة منه.

ودعت النائبة شروق العبايجي الى غلق المنافذ القانونية أمام السماح بـ"دخول المتورطين بالفساد في الانتخابات المقبلة".

ورفض النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي "زيادة عدد اعضاء مجلس النواب مع منح المكونات حصصاً من ضمن المقاعد الكلية للمجلس".

بدوره، شدد النائب عن التيار الصدري علي شويليه على ضرورة "حسم التصويت على الفقرة التي اعترضت عليها المفوضية بخصوص التصويت الالكتروني وتجاوز المقترحات الخلافية".

بدورها، نوهت النائبة عن التحالف الكردستاني فيان دخيل الى "قرار المحكمة الاتحادية الذي أعطى الحق للمكون الايزيدي بعدد من المقاعد في مجلس النواب بما يتناسب مع نفوس أبناء المكون".

من جهته، أشار النائب عن تحالف القوى عز الدين الدولة، خلال الجلسة، الى أن "الكوتا تمنح لمن لا يستطيع عبور العتبة الانتخابية وليس لمن يكون له أكثر من مقعد في المجلس، منوهاً الى عدم التوسع في طرح التعديلات على مقترح القانون".

وفي السياق ذاته، أبدت النائبة عن ائتلاف الوطنية ميسون الدملوجي، استغرابها من "ادخال مادة منع مزدوجي الجنسية من الترشح في القانون"، معتبرة بأنه "طعن بمصداقية من خرج من العراق مضطراً".

وفي ردها على المداخلات، أكدت اللجنة المعنية "إعادة نظرها بالمقترحات المقدمة من السيدات والسادة النواب وخاصة المتهمين بالفساد المالي والاداري ومزدوجي الجنسية".

وبشأن قانون الانتخابات المحلية المدرج ضمن جدول أعمال الجلسة، صوّت المجلس على قرار ينص على انه "نظراً للصعوبات اللوجستية ولمراعاة ظروف بعض المحافظات ولإتاحة الفرصة أمام المواطنين لممارسة حقهم الدستوري بالانتخاب فان مجلس النواب يقرر دعوة مجلس الوزراء لتحديد موعد جديد لانتخابات مجالس المحافظات على أن لا يتجاوز كحد أقصى شهر كانون الاول الجاري من عام ٢٠١٨".

يوم سياسي

نحذر من إقحام الدين في الصراعات السياسية

جواد الخوئي

أكد رجل الدين، جواد الخوئي، على دور الحوزة العلمية في النجف، في نشر قيم التسامح والاعتدال والوسطية. فيما شدد على ضرورة عدم استغلال الدين والمقدسات في الصراعات السياسية.

وقال جواد الخوئي، خلال ندوة عقدت في العاصمة الايطالية، بعنوان "العنف بأسم الدين، إن "من الضروري تهذيب المناهج الدراسية من العبارات الطائفية والإقصائية، وتجريم الإعلام الذي يدعوا للتطرّف والعنف وإستغلال الدين".

واشار الخوئي، الى "دور الحوزة العلمية في النجف الأشرف والمرجعية الدينية لنشر التسامح والاعتدال والوسطية والتركيز على العدالة الاجتماعية والمواطنة وحقوق الإنسان والكرامة البشرية بغض النظر عن الدين والمذهب والقومية".

يجب محاسبة المتورطين بقضية "أونا أويل"

حسين الشهرستاني

طالب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة السابق حسين الشهرستاني، بمحاكمة المتورطين في قضية فساد "اونا اويل" واستعادة الاموال المهربة.

وأكد الشهرستاني، استعدادهالتام "لـلإدلاء بشهادته أمام أية لجنة تحقيقية داخل العراق وخارجه"، مطالباً بـ"عدم غلق الملف قبل تحديد المتورطين ومحاكمتهم واسترداد الأموال منهم".

وأشار الشهرستاني الى أنه "حضر جلسة مع اللجنة المشكلة في مجلس النواب للتحري عن الموضوع لتزويدهم بما لديه من معلومات"، مطالباً "اللجنة بضرورة استدعاء كل من ورد اسمه في هذا الموضوع للوصول للحقائق وإطلاع الشعب العراقي عليها، ومحاكمة كل من تورط في قضية فساد واستعادة أية أموال إن كان المتورطون قد هربوها الى خارج العراق".

الكرد لن يصوتوا على الموازنة بصيغتها الحالية

محمد عثمان

قال النائب عن التحالف محمد عثمان، إن الكتل الكردية لن تصوت على الموازنة الاتحادية في حال بقاء حصة إقليم كردستان بنسبة ١٢٪، مشيراً الى أن الحصة المقررة في الموازنة الحالية لا تغطي نصف احتياجات الإقليم.

وأضاف عثمان أن "التحالف الكردستاني لديه عشرات الملاحظات على الموازنة الاتحادية منها ملاحظات بوجود خروقات قانونية في بناء الموازنة وأخطاء حسابية في أرقام الموازنة وبناءها على ٤٦ دولاراً لبرميل النفط الواحد". وأوضح عثمان، "أننا ندعو رئيس الوزراء حيدر العبادي الى مراجعة مسودة الموازنة العامة ومراعاة حقوق الشعب الكردي ومنح الحصة الكافية لإقليم كردستان"، لافتاً الى أن "تلك الحصة تغطي نصف احتياجات الشعب الكردي".

نحذر من مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقبلة

آراس حبيب

حذر الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني العراقي آراس حبيب، من مقاطعة الإنتخابات المقبلة، المقرر إجراؤها في أيار المقبل، مؤكداً إن مقاطعة الانتخابات تعني بقاء نفس الوجوه.

وقال حبيب، إنه "برغم كل الملاحظات على العملية السياسية بما في ذلك الفشل أو الإخفاق هنا أو هناك فإنها قادرة على استيعاب قدر معقول من مفاهيم التغيير، ولعل الانتخابات التي لم يعد يفصلنا عنها سوى بضعة شهور تبدو قادرة أكثر من الدورات الماضية على طرح بدائل إيجابية في الحياة السياسية العراقية".

وتابع حبيب، إنه "طبقاً لهذا التصور فإن تسريع عملية الانتقال نحو البناء المؤسساتي الصحيح يكمن في المشاركة لا في المقاطعة"، مشيراً الى أن "التغيير لن يتحقق إلا بالزحف نحو صناديق الانتخاب".

محافظ البصرة متهم بالتعاقد مع شركات "غير مرخصة"

عواطف نعمة

اتهمت عواطف نعمة، عضو لجنة الخدمات والإعمار النيابية، محافظ البصرة أسعد العيداني بالتعاقد مع شركات تنظيف كويتية "غير مرخصة".

وقالت نعمة، إن "المحافظ يعمل لصالح كتلته الحزبية، بإدخال شركات كويتية غير مرخصة لا من قبل مجلس محافظة البصرة ولا من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء الى محافظة البصرة".

وأضافت نعمة إن "تلك الشركات متخصصة بالتنظيف وتستلم شهريا ٦ مليارات دينار من المحافظ دون علم الحكومة الاتحادية". ولفتت نعمة الى أن "مجلس القضاء الأعلى يعجز عن إصدار حكم بإلقاء القبض على المحافظ"، مشيرة الى أن "هناك هدراً في المال العام ومحافظة البصرة تتراكم فيها النفايات بالرغم من صرف تلك الأموال على التنظيف"